النشرة
العربية - الفرنسية

نشرة تصدر عن الغرفة التجارية العربية الفرنسية - العدد ١٣١ / ديسمبر-يناير ٢٠٢٤

٢٠٢٤ سنة متميزة !

بكل سرور أردد هذه العبارة لرئيس الجمهورية السيد إيمانويل ماكرون، لأتمنى لكم جميعا، أينما كنتم، بمناسبة السنة الجديدة **أحر التمنيات وأسعد الأمنيات لعام ٢٠٢٤.**

السنة الماضية، كانت ولا شك، مرة أخرى، مفعمة بالرضا، ومليئة بالشكوك، وبالأحداث السعيدة السارة وبالأخبار المحزنة والأليمة.

فيما يتعلق بغرفة التجارة العربية الفرنسية، شهد العام الماضي نجاح القمة الاقتصادية الفرنسية العربية الرابعة، التي تم تنظيمها، لأول مرة في تاريخ الغرفة، تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية والتي تميزت بجودة المتحدثين وكثرة المشاركين فيها. كما تجدر الإشارة أن الغرفة التجارية العربية الفرنسية استطاعت بهذه المناسبة جمع عدد كبير من شركاء فرنسا التجاريين في الخارج، وبالتالي نفذت أحد المقترحات التي قدمتها خلال انعقاد القمة الاقتصادية العربية الفرنسية عام ٢٠١٨.

سنة ٢٠٢٣، كانت مليئة بالتظاهرات وبالمؤتمرات وبالندوات عبر الإنترنت، وبإصدار النشرات الإخبارية والرصد للاخبار الاقتصادية وأقوال الصحف، كل هذا سوف يمكنكم متابعة كافة تفاصيله في التقرير السنوي لنشاط الغرفة خلال العام ٢٠٢٣.

هذه السنة الجديدة، سوف نقوم بمتابعة هذه الديناميكية : القمة الاقتصادية الفرنسية العربية الخامسة **تم تحديد موعد انعقادها في ١١ و١٢ ديسمبر ٢٠٢٤**، وسوف تكون قمة مطوّلة بحيث تسمح بتنظيم لقاءات B2B تجمع بين المؤسسات القطاعية وبين الشركات من مختلف المناطق الجغرافية، كما ستقوم الغرفة بمتابعة أنشطتها الإعلامية، حول الأنشطة الاقتصادية في بعض البلدان والدول، والشركات، والمواضيع المختلفة .

٢٠٢٤ سنة متميزة؟ نعم وبدون شك مع التظاهرات الدولية الكبرى التي ستقام في فرنسا. وأضيف ستكون أيضاً سنة متميزة بالنسبة لغرفة التجارة العربية الفرنسية.

علينا بالطبع ألا ننسى الشكوك العديدة التي ستثقل كاهل الأيام والأسابيع والأشهر المقبلة. كما يجب ألا ننسى تفاقم الصراعات العالمية الجارية، والتي لا يسعنا إلا أن نتمنى وقفها ونهايتها في أسرع وقت ممكن. وأخيراً علينا ألا ننسى ضرورة العمل والمشاركة في مكافحة الاحتباس الحراري والتغير المناخي، ومكافحة الفقر وتعزيز التنمية الشاملة. **وبالطبع لا يمكن تحقيق اي تقدم دون السلام، وهذه هي أمنيتنا العزيزة للسنة الجديدة.**

فانسان رينا

المحتويات

- **الافتتاحية : ٢٠٢٤ سنة متميزة!** الصفحة ١
- **مقابلة مع سعادة هند العتيبة سفيرة دولة الامارات العربية المتحدة لدى فرنسا.** الصفحة ٢-٥
- **اعلان لمجموعة سويز.** الصفحة ٦
- **التصدير الى لبنان خلال الازمة.** الصفحة ٧-٩
- **المقاربة الثقافية للاعمال في الشرق الاوسط ودول الخليج.** الصفحة ١٠
- **الكويت : متابعة المسار.** الصفحة ١١
- **اخبار اقتصادية متنوعة من دول الخليج.** الصفحة ١٢-١٣
- **اخبار اقتصادية متنوعة من دول المشرق والمغرب.** الصفحة ١٤-١٥
- **اعلان لمجموعة سويز.** الصفحة ١٦

نشر داخلية لأعضاء الغرفة التجارية العربية الفرنسية، توزع مجاناً، غير مخصصة للبيع

الغرفة التجارية العربية الفرنسية بوابة العبور الى الاسواق التجارية الفرنسية والعربية
www.ccfranco-arabe.org

250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris - الغرفة التجارية العربية الفرنسية
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

مقابلة مع سعادة هند العتيبة
سفيرة دولة الإمارات العربية المتحدة لدى فرنسا

في الثاني من شهر ديسمبر، احتفت دولة الإمارات العربية المتحدة، أرض الفرص والمشاريع الطموحة ووجهة الإنجازات الفريدة، بالذكرى الثانية والخمسين لاستقلالها لقيام اتحادها. وخلال هذه الفترة القصيرة من تأسيسها تمكن اتحاد الإمارات السبع من تحويل صحرائها إلى واحة وأراضيها إلى حاضنة للابتكار، وتعزيز مكانتها إلى نموذج عالمي للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، حتى باتت الدولة تتطلع إلى المستقبل وتطمح لفتح آفاق الفضاء خلال القرن القادم!

إن العلاقات الوثيقة التي تربط فرنسا ودولة الإمارات العربية المتحدة مبنية على التقدير والثقة والاحترام المتبادل للمصالح المشتركة. على الصعيد السياسي، الزيارات المتبادلة مكثفة والمشاورات تتم بشكل منتظم وعلى أعلى المستويات. وعلى الصعيد العسكري والدفاعي، تجسد القاعدة العسكرية الفرنسية الدائمة في أبوظبي التعاون بين البلدين في هذا المجال منذ اتفاقيات الدفاع الثنائية المبرمة في عام ١٩٩٥. أما على الصعيد الثقافي، فيعتبر متحف اللوفر وجامعة السوربون في أبوظبي، واتفاقيات التعاون العديدة مع الجامعات والمعاهد الفرنسية وبشكل خاص مع الجهات الفاعلة في القطاع الثقافي، من بين ركائز هذا التعاون الوثيق. وأخيراً، على الصعيد الاقتصادي، فإن الشركات الفرنسية لها حضور قوي في دولة الإمارات كما أن حركة المبادلات التجارية بين البلدين متنامية ومتنوعة.

وقد أتيحت لنا الفرصة لطرح بعض الأسئلة على سعادة السيدة هند العتيبة، سفيرة دولة الإمارات العربية المتحدة لدى فرنسا حول الشراكة المتميزة بين دولة الإمارات وفرنسا.

يقول صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي: "إننا ننظر إلى نجوم السماء لأن طريقنا نحو التطور والتقدم ليس له حواجز ولا حدود". سعادة السفيرة، عزيمة دولة الإمارات العربية المتحدة وإرادتها على تعزيز آفاق طموحاتها لا تنضب، ما سر ذلك؟

هذه العزيمة التي لا تنضب تستمد قوتها من التاريخ الأصيل لبلادنا ولفلسفة مؤسسها، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي سعى جاهداً بعد وصوله إلى السلطة عام ١٩٦٦، إلى توحيد كل الإمارات حول مشروع مشترك وهو دولة الإمارات العربية المتحدة. إن بلادنا، التي احتفلنا بالذكرى السنوية الثانية والخمسين لتأسيسها في الثاني من ديسمبر، تقوم أُسسها على السلام والأخوة بين جميع القبائل التي تعيش في مختلف الإمارات. وعلى أساس هذا التوافق، فإننا نمضي قدما في تعزيز آفاق طموحاتنا.

استضافت دولة الإمارات العربية المتحدة معرض اكسبو ٢٠٢٠ دبي، ونظمت الدولة، في ديسمبر ٢٠٢٣، مؤتمر الأطراف COP28
هل ساهمت هذه الفعاليات في تعزيز صورة دولة الإمارات في العالم؟

لقد حقق معرض اكسبو ٢٠٢٠ دبي نجاحا فريدا وغير مسبوق فقد كان أول معرض عالمي يتم تنظيمه في المنطقة، يضاف إلى ذلك أنه استقطب حوالي ٢٤ مليون زائر وجمع أكثر من ٢٠٠ دولة ومنظمة عالمية ممثلة على أعلى المستويات على الرغم من سياق الوباء الذي عرفناه. ومن خلال تنظيم هذا المعرض تحت شعار " تواصل العقول وصنع المستقبل"، أردنا تشجيع جميع الأطراف المشاركة على العمل بشكل مشترك من أجل المصلحة العامة وأجيال المستقبل. وكذلك الأمر بالنسبة لتنظيم الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، حيث واصلنا الجهود الرامية لتحقيق الوحدة وتوصلنا بالفعل إلى إجماع تاريخي حول تكريس مبدأ التعددية واتفقت جميع الأطراف، لأول مرة، على التحول عن الوقود الأحفوري والاعتراف بتأثيره في تغير المناخ وعلى ضرورة العمل لخفض انبعاث ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٤٣٪ بحلول عام ٢٠٣٠ للحفاظ على ارتفاع الاحتباس الحراري بأقل من ١,٥ درجة مئوية مع نهاية هذه الألفية. وعلينا الآن متابعة العمل لتحقيق النتائج التي توصلنا إليها ومضاعفة الجهود لتسريع عملية التحول. لقد أتاح مؤتمر الأطراف الفرصة لإرسال رسالة أمل إلى العالم الأكثر عرضة لأخطار الاحتباس الحراري والتغير المناخي، وإلى الأجيال القادمة؛ فلنعمل معًا جنبا إلى جنب لكي يصبح هذا الأمل حقيقة.

أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد، رئيس الدولة، مؤخراً أن دولة الإمارات العربية المتحدة ستحتفل باستخراج« آخر برميل من النفط» بحلول

منتصف هذا القرن. ما هي الإجراءات التي اتخذتها دولة الإمارات لتحقيق التحول البيئي وبشكل عام، ما هي مساهماتها في الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري؟

في عام ٢٠١٥، كانت دولة الإمارات العربية المتحدة أوّل دولة خليجية توقع على اتفاق باريس للحد من ارتفاع الاحتباس الحراري إلى ١,٥ درجة مئوية. وفي عام ٢٠٢١، وبمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس البلاد، كنا أيضًا أول دولة في المنطقة تعلن عن رغبتها في تحقيق الحياد الكربوني في عام ٢٠٥٠، إدراكًا منا لأهمية مكافحة الاحتباس الحراري وتغير المناخ.

ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمدنا خطة واسعة لإزالة الكربون من مزيج الطاقة لدينا تعتمد على ثلاث ركائز. ١) تطوير القطاع النووي المدني من خلال محطة براكة للطاقة النووية الرائدة في شبه الجزيرة العربية والتي تنتج ٢٥٪ من احتياجات البلاد من الكهرباء. ٢) مضاعفة القدرات الإنتاجية للطاقة الشمسية في المنشآت التي تم بنائها عام ٢٠٢٢ التي توفر حالياً ٣ جيغاوات من الطاقة ونعمل على رفع قدرات الانتاج فيها الى ٩ جيغاوات بحلول عام ٢٠٢٥ والى أكثر من ٥٠ جيغاوات عام ٢٠٣٥. ٣) وضع خطة طموحة لإنتاج ١,٥ مليون طن من الهيدروجين الأخضر بحلول عام ٢٠٣٥ و١٥ مليون طن عام ٢٠٥٠. وستصبح الطاقات المتجددة تشكل نسبة ٥٠٪ من مزيج الطاقة لدينا بحلول عام ٢٠٥٠. وتماشيا مع هذه الطموحات، أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة في يوليو ٢٠٢٣ نسخة جديدة لجدول مساهمتها الوطنية في مكافحة الاحتباس الحراري رفعت فيه أهدافها وأصبحت الآن تستهدف ١٨٢ مليون طن من انبعاث ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠٣٠، أي أقل بنسبة ١٩٪ مقارنة بعام ٢٠١٩ حين كانت نسبة التخفيض المعلنة آنذاك ١٥٪.

في إطار " مشروع تصميم الخمسين عاما القادمة لدولة الإمارات "، أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة سلسلة من المبادرات والمشاريع لوضع الدولة على طريق النمو الطموح. هل يمكنكم عرض أبرز جوانب هذه الإستراتيجية الجديدة والحديث عن مدى تماشيها مع المبادئ الاقتصادية العشرة التي تم الكشف عنها في بداية نوفمبر الماضي؟

تشهد دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها تطورا اقتصاديا غير مسبوق، لاسيما من خلال احتضانها للعديد من الكفاءات والشركات التي جاءت للعمل وللاستقرار على أراضيها. نحن نسعى اليوم للمضي قدما لتشجيع رواد الأعمال والشركات على المجيء والاستقرار في دولة الإمارات للاستفادة من بيئتها الديناميكية والإبداعية. وندعو الجميع لكي يأتوا ويختبروا ابتكاراتهم ويواصلوا تطوير أبحاثهم ويباشروا بتنمية أعمالهم بدخول العولمة من خلال تواجدهم في الإمارات العربية المتحدة التي تعتبر عاصمة عالمية للإبداع والابتكار ومختبرا حيث يتم فيه تشجيع كل فكرة رائدة.

إن "مشروع تصميم الخمسين عاما القادمة لدولة الإمارات " هو سلسلة من ٥٠ مشروعاً استراتيجياً وطنياً، يهدف إلى تسريع التنمية والقدرة التنافسية لدولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال جذب ١٥٠ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات المقبلة.

ولهذه الغاية تم وضع نظام تأشيرات جديد لتسهيل وصول وتمركز وتأسيس الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتم طرح شراكات تجارية جديدة توفر المزيد من الفرص الاقتصادية للشركات المحلية.

جانب آخر من هذه المشاريع يتعلق بشكل خاص برأس المال البشري وبالتقنيات الجديدة بهدف تشجيع تطوير قطاع الاقتصاد الرقمي. وفي هذا الإطار فان تدريب المطورين للبرامج وتمويل الشركات في القطاع الرقمي والشركات المبتكرة وتسهيل تواصلها مع الشركات العالمية يهدف إلى اكتساب المهارات اللازمة لكي تصبح دولة الإمارات مركزًا عالميًا لاقتصاد المستقبل.

المنصة InvestEmirates تسمح باكتشاف الفرص الاستثمارية العديدة وتوفر المعلومات عن البيئة المحلية وإجراءات الاستقرار في دولة الإمارات.

وأخيرا، نريد تعزيز جاذبيتنا وقدراتنا التنافسية على المستوى الدولي. وقد تم إنشاء منصة - InvestEmirates - التي تسمح باكتشاف الفرص الاستثمارية العديدة وتوفر المعلومات عن البيئة المحلية وإجراءات الاستقرار في دولة الإمارات.

أما فيما يتعلق بالمبادئ العشرة التي تشير إليها، فهي تعتبر بمثابة " بوصلة " تسمح لنا بالبقاء دائمًا على المسار الصحيح في اتخاذ قراراتنا وخطواتنا للمضي قدما في مسار التنمية الاقتصادية بالاعتماد على الكفاءات التي تزخر بها لتوفير ظروف حياة أفضل لشعبنا ولشعوب العالم.

ما هي المشاريع التي توفر، ضمن هذه الإستراتيجية، الفرص الواعدة أمام الشركات الفرنسية؟

من المؤكد أن هناك العديد من القطاعات والمشاريع التي توفر الفرص الواعدة للشركات الفرنسية التي تتمتع بالخبرة والكفاءة ويمكنها المساهمة في تحقيق أهدافنا الحالية وطموحاتنا المستقبلية. وعلى سبيل المثال لا الحصر الشركات المتخصصة في مجال الطاقة القادرة على تقديم حلول في مجال الطاقات الخالية من الكربون (الطاقة النووية، الهيدروجين، مصادر الطاقة المتجددة)، والبيئة (معالجة النفايات، ومعالجة المياه) أو حتى التقنيات الجديدة (الذكاء الاصطناعي، الرقمي، الاتصالات السلكية واللاسلكية، تكنولوجيا المعلومات). وإلى جانب الخبرات العديدة التي تتميز بها الشركات الفرنسية، هناك أيضًا النزعة الابتكارية السائدة في فرنسا وهذا أيضًا ما نبحث عنه في الشركات ورجال الأعمال الفرنسيين.

في عام ٢٠٢٢، تم تصنيف دولة الإمارات كأكبر عميل لفرنسا في منطقة الشرق الأدنى والأوسط والمورد الثالث لها، حيث بلغ حجم التبادل التجاري ٦,٩ مليار يورو، بعد ٥,٦ مليار يورو عام ٢٠٢١ و٣,٩ مليار يورو عام ٢٠٢٠. إلا أن حجم هذه المبادلات التجارية، رغم نموها، لا يعكس مستوى العلاقات المتميزة بين البلدين. علاوة على ذلك تتآكل منذ سنوات حصة فرنسا في السوق الإماراتية.

برأيكم، ما هي الإجراءات اللازم اتخاذها لزيادة حجم التبادل التجاري بين فرنسا ودولة الإمارات العربية المتحدة؟

في الواقع، العلاقات التجارية بين دولة الإمارات وفرنسا، حتى ولو كانت جيدة وتتمتع بمكانة هامة ستستفيد بالطبع في حال تم زيادة حجمها. المجموعات الفرنسية الكبيرة راسخة بالفعل في دولة الإمارات، وأنا أدعو الشركات المتوسطة وصغيرة الحجم إلى المجيء ورفع التحدي في دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تعتبر بوابة العبور إلى أسواق الخليج وأسواق آسيا الوسطى ودول أفريقيا الشرقية. وعلى صعيد آخر، أعتقد أنه من الضروري أيضاً تنويع نطاق الشركات الفرنسية في دولة الإمارات. من ناحية أخرى، نحن نشجع أيضاً الشركات الإماراتية على دخول السوق الفرنسية والتمركز فيها لتعزيز الروابط وبناء علاقات مع النسيج الاقتصادي الفرنسي لتشجيع وزيادة حجم المبادلات بين البلدين.

وخلال زيارته الأخيرة إلى باريس في سبتمبر الماضي، تطرق معالي عبد الله بن طوق المري، وزير الاقتصاد الإماراتي إلى الرغبة في رفع حجم المبادلات التجارية بين فرنسا ودولة الإمارات لتصل إلى ٢٠ مليار دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠، لاسيما في القطاعات غير النفطية.

ما هي النصيحة التي يمكنكم توجيهها إلى رؤساء الشركات الفرنسية لتعزيز حضورها ومكانتها في السوق الإماراتية؟

تعد دولة الإمارات مركزا اقتصاديا عالميا يقيم فيها جنبا إلى جنب أكثر من ٢٠٠ جنسية وتتواجد فيها الشركات من جميع أنحاء العالم، لذلك يمكن القول بأن الشركات الفرنسية في السوق الإماراتية هي في الواقع في منافسة مع العالم أجمع. وإذا كانت المجموعات الفرنسية الكبيرة قد أدخلت في مقاربتها للسوق الإماراتية هذا المعادلة بشكل جيد، إلا أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه بعض التحديات في تحديد الميزة النسبية لمنافسيها لاتخاذ الإجراءات التي تسمح لها بالفوز بالمناقصات ودخول السوق الحالية. وللتغلب على هذه التحديات، أدعو الشركات الفرنسية إلى بناء شراكات فعالة خاصة مع غرفة التجارة العربية-الفرنسية والغرفة التجارية والصناعية الفرنسية (CCI) ووكالة بيزنس فرانس وبنك الاستثمارات العامة (Bpi) مع الحرص على عدم الاعتماد الكامل على هذه الشبكة الفرنسية من الشراكات. ويمكن التواصل مع غرفة دبي التي افتتحت مؤخرا مكتبا تمثيليا لها في باريس والتي تعتبر شريكا استراتيجيا للشركات الراغبة في التوسع في إمارة دبي.

على الرغم من جاذبية الاستثمار في فرنسا التي صنفت الأولى في أوروبا عام ٢٠٢٢، وفقًا لمقياس الاستقطاب الصادر عن شركة إرنست اند يونغ (E.Y)، إلا أن الاستثمارات الإماراتية تبقى قليلة باتجاه فرنسا. وبحسب بنك فرنسا، بلغ رصيد الاستثمارات الفرنسية في دولة الإمارات ٥,٧ مليون يورو عام ٢٠٢٢، في حين وصل رصيد الاستثمارات الإماراتية في فرنسا إلى ٢ مليون يورو. سعادة السفيرة، ما هي توجيهاتكم لتحسين الوضع؟

يجدر الذكر أن دولة الإمارات هي ثالث أكبر عميل لفرنسا في الشرق الأدنى والأوسط (٣٣٪ من الصادرات الفرنسية في المنطقة) والمورد الثالث لها (١٢٪ من الواردات الفرنسية، بعد السعودية وقطر)، ويحقق الميزان التجاري باستمرار فائضا لصالح فرنسا (رابع أكبر فائض تجاري لفرنسا) لكن الفجوة تضيق تدريجيا مع زيادة حجم الصادرات الإماراتية بنسبة ٤٤٪ خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، ومؤخرا بنسبة ٩٪ مقارنة بعام ٢٠٢٢.

الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه بعض التحديات في تحديد الميزة النسبية لمنافسيها لاتخاذ الإجراءات التي تسمح لها بالفوز بالمناقصات ودخول السوق الحالية.

فيما يتعلق بمخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في كل بلد، صحيح أنه لا تزال هناك فجوة لكنها تميل أيضاً إلى التقلص. فالشركات الفرنسية تحتل مكانة هامة في السوق الإماراتية، مثل مجموعة توتال إنيرجي، التي تتواجد في دولة الإمارات منذ عام ١٩٣٩، ومجموعة إنجي التي تنتج ما يقارب من ٤٥٪ من الكهرباء في البلاد، أو شركة إي دي إف التي تشارك في بناء إحدى أكبر محطات الطاقة الشمسية في العالم في دبي. ناهيك عن شركة فيوليا لمعالجة المياه والنفايات، وكيوليس لتشغيل مترو دبي، وأكور، أكبر مشغل للفنادق في دبي. هذا التواجد الطويل الأمد يعكس الثقة الممنوحة للشركات الفرنسية في تطوير دولة الإمارات. وهذه الثقة تنطبق أيضاً على فرنسا، كما يتضح في زيادة حجم الاستثمارات الإماراتية في فرنسا.

نحن حاليًا ثاني أكبر مستثمر خليجي في فرنسا (٢٦٪ من الاستثمارات القادمة من منطقة مجلس التعاون لدول الخليج). ويتجه هذا الالتزام لتعزيز ذاته، لاسيما من خلال صندوق LAC1، وهو نتاج شراكة بين بنك الاستثمارات العامة BpiFrance وصندوق مبادلة السيادي الذي قدم مليار يورو عند إنشائه. وخلال زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عام ٢٠٢١، جدد الصندوق السيادي مبادلة شراكته مع BpiFrance وأضاف ٤ مليارات يورو في استثمارات مشتركة مخصصة للشركات المتوسطة والناشئة في مجال التكنولوجيا. كما وقع الصندوق السيادي ADQ اتفاقية بقيمة ٤,٦ مليار يورو للاستثمار في مجالات مثل النقل والطاقة المتجددة والصحة والأمن الغذائي.

وإلى جانب هؤلاء الفاعلين المهمين، أدعو أيضا رواد الأعمال الإماراتيين إلى القدوم والاستقرار في فرنسا والاستفادة من جاذبيتها واكتشاف الروح الفرنسية التواقة إلى رفع التحديات، خاصة وأن فرنسا تحتل المرتبة الأوروبية الأولى في الاستثمار في مجال البحث والتطوير وتعتبر الوجهة الرئيسية للاستثمارات الصناعية. هذه هي بعض العوامل التي تدفع الفاعلين الاقتصاديين في دولة الإمارات للتوجه نحو فرنسا.

التعاون الثقافي بين فرنسا ودولة الإمارات العربية المتحدة ثري ومكثف حيث يعد متحف اللوفر وجامعة السوربون في أبو ظبي من بين رموزه الأكثر تمثيلا. وخلال زيارته الأخيرة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة دعا الرئيس إيمانويل ماكرون وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، إلى إطلاق مشاريع جديدة لتعزيز هذا التعاون.

ما هي أهم القطاعات التي يمكن أن تساهم في تعزيز هذا التعاون الثقافي ؟

يقوم التعاون الثقافي بين فرنسا ودولة الإمارات العربية المتحدة على أسس من القيم المشتركة. ونحن نؤمن معًا بعالمية الفن وتحرير الوعي وبفوائد المشاركة واللقاءات.

نحن نشجع كل فرصة يمكن أن تتيح لأولئك الراغبين، سواء كانوا طلابا أو أطباء أو باحثين أو مهندسين وغيرهم بمقابلة زملائهم ونظرائهم هنا في فرنسا أو في دولة الإمارات العربية المتحدة. ولتحقيق ذلك، استقبلنا العديد من المدارس الفرنسية في أبوظبي (من بينها Insead ،Skema ،Ecole 42 lycées français ، ...) وقمنا بزيادة عدد برامج التبادل للسماح أيضًا للإماراتيين بالقدوم للدراسة في فرنسا أو لمواصلة ومتابعة تعليمهم وتدريبهم في أفضل مراكز البحوث. هذا التبادل ينبغي أن يسمح لنا باستكشاف قطاعات أكثر تنوعا مثل التكنولوجية الجديدة والأزياء والتصميم والسياحة والصحة وحتى الزراعة. فهناك الكثير لنقوم به.

في هذه المنطقة التي تتصاعد فيها التوترات، هل تعتقدون أن الشراكة الإستراتيجية بين فرنسا ودولة الإمارات العربية المتحدة، بكافة مكوناتها، وخاصة في المسائل العسكرية والدفاعية، تساعد على تعزيز الاستقرار والأمن والسلام؟ ما هي المبادرات المشتركة التي يمكن اتخاذها؟

نحن نتطلع إلى مزيد من الاستقرار في المنطقة من أجل حماية السكان المدنيين وتوفير بيئة مواتية للتنمية الاقتصادية في جميع دول المنطقة. ولتحقيق ذلك، نعتمد على مبدأ التعددية، وفي هذا الإطار تؤدي فرنسا دورًا محوريا في المجال الدفاعي وخاصة في المجال الدبلوماسي. فصوتها البارز مسموع ونحن ندرك إصرارها على العمل من أجل السلام في المنطقة.
ولتحقيق هذا الهدف، نحن نؤمن بأهمية الحوار المفتوح مع كافة الأطراف ولقد قدنا حوارا طيلة عامين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى جانب فرنسا لمواجهة الأزمات الإقليمية والعالمية. وتتشارك دولة الإمارات وفرنسا هذه السمة المشتركة كونهما قوتان رائدتان في المبادرة والحوار.

سعادة السفيرة، بعد الدورة الخامسة عشرة للحوار الاستراتيجي الإماراتي-الفرنسي التي انعقدت في باريس في يونيو الماضي، كيف تقيمون العلاقات بين البلدين؟

ككل عام، تعتبر اجتماعات الحوار الاستراتيجي الإماراتي-الفرنسي فرصة للتأكيد على العلاقات الثنائية المتميزة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وفرنسا. وكان ذلك واضحا هذا العام أيضا، حيث أبدينا رضانا عن الإنجازات العديدة والمشاريع المقبلة. هذه العلاقات المتميزة تدفعنا إلى مواصلة جهودنا للعمل لخدمة مصالح بلدينا ومصالح الدول الأخرى.
وقد كان تنظيم القمة من أجل ميثاق مالي عالمي جديد ومؤتمر الأطراف COP28 فرصة هذا العام لتأكيد التعاون المثمر من أجل المصلحة العامة وللشعوب ولكوكب الأرض.

تؤدي فرنسا دورًا محوريا في المجال الدفاعي وخاصة في المجال الدبلوماسي. فصوتها البارز مسموع ونحن ندرك إصرارها على العمل من أجل السلام في المنطقة.

عند تأسيس غرفة التجارة العربية الفرنسية عام ١٩٧٠ كان المغفور له الشيخ زايد آل نهيان من أوائل الداعمين والمساهمين فيها. كيف تقيمون عمل غرفة التجارة في تطوير العلاقات الفرنسية الإماراتية؟ وماذا تتوقعون منها على وجه التحديد؟

على الصعيد الاقتصادي، تعتبر غرفة التجارة العربية الفرنسية فاعلا أساسيا في تعزيز الحوار وتبادل المعلومات واللقاءات والاجتماعات، باعتبارها مفاتيح أساسية للشركات الراغبة في تطوير أعمالها في فرنسا وفي العالم العربي. وبالنسبة لنا، توفر غرفة التجارة العربية الفرنسية فرصة للتواصل مع أكبر عدد ممكن من الجهات، سواء كانوا من الشركات الكبيرة أو الشركات الصغيرة والمتوسطة والمجموعات الفرنسية وكذلك إلى الجهات الفاعلة في جميع أنحاء العالم العربي. إن غرفة التجارة العربية الفرنسية هي بمثابة الجسر الرابط وحلقة الوصل بين كافة الجهات الفاعلة مما يجعلها عنصرا أساسيا في العلاقات الاقتصادية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وفرنسا.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية بوابة العبور الى الاسواق التجارية الفرنسية والعربية
www.ccfranco-arabe.org

One country, many regions, the same commitment: shaping a sustainable environment, now

As a world leader in essential environmental services,
we supply high-quality water, suited to every type of use,
and ensure the protection of this common good.
We recover wastewater and waste to convert them into new resources.
SUEZ reaffirms this commitment each and every day, including during the health crisis.

SUEZ

© Getty Images

" التصدير إلى لبنان خلال الأزمة "

بالتعاون مع السفارة اللبنانية في فرنسا وغرفة التجارة اللبنانية الفرنسية، نظمت غرفة التجارة العربية الفرنسية، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ندوة عبر الإنترنت حول موضوع "التصدير إلى لبنان خلال الأزمة". جمع هذا اللقاء السيد فانسان رينا، رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية، والسيد غابي تامر، رئيس غرفة التجارة اللبنانية الفرنسية، والسيد زياد طعان، القائم بأعمال سفارة لبنان في فرنسا، والسيد فرانسوا سبورير، رئيس اللجنة الاقتصادية الإقليمية لدى السفارة الفرنسية في لبنان، والسيدة راشيل علم الدين، الملحقة الاقتصادية في سفارة لبنان في فرنسا، والسيد نقولا بو خاطر، رئيس تجمع قادة ورجال الأعمال اللبنانيين، وأخيراً السيدة شيرين عودة، رئيسة بنك عوده وعضو مجلس الإدارة في مؤسسة بنك عودة. وأتاح هذا اللقاء الفرصة لتقييم الوضع الاقتصادي في لبنان، وتحديد القطاعات المتنامية والآفاق المستقبلية ولعرض وسائل الدفع المتوفرة للشركات لتغطية وارداتها من السلع والخدمات.

وجه السيد فانسان رينا، رئيس غرفة التجارة الفرنسية العربية، الشكر لجميع المشاركين في هذه الندوة التي ستشكل البداية لسلسلة من اللقاءات مدفوعة برغبة حقيقية في مساعدة ودعم الشركات الفرنسية لكي تستعيد مستوى صادراتها السابقة في السوق اللبنانية. وقال : علينا أن لا ننظر أبدا إلى الماضي، حتى ولو كان جيدا، بل علينا أن نتطلع إلى المستقبل ونعطي الأولوية لاستكشاف كل الإمكانات والفرص لوقف تراجع التجارة بين فرنسا ولبنان. وأضاف : نعم، نحن نعرف كل الصعوبات التي يواجهها لبنان، نعم، نحن نعرف الصعوبات التي تواجهها الشركات الفرنسية، لكن على فرنسا أن تستعيد مكانتها وحجم صادراتها إلى السوق اللبنانية من جديد " فالعلاقة بين فرنسا ولبنان تاريخية ولا يمكن أن تكتفي بوضع يخالف ما كانت عليه في السنوات الماضية. هذه الندوة هي الفرصة لاستعراض نقاط القوة في لبنان، لاتخاذ الإجراءات المناسبة " . وختم حديثه قائلاً: الفترة الحالية مضطربة والعالم يبحث عن نفسه، لكن تعلقنا وحبنا لهذا البلد والعلاقات التي تجمع بين فرنسا ولبنان تحتم علينا مضاعفة الجهود لإعادة العلاقات الاقتصادية إلى المستوى التي كانت عليه في السابق. ونحن في الغرفة سنستمر بلا كلل في القيام بهذا العمل معكم .

علينا إعادة التفكير في إستراتجيات التصدير الفرنسية الى لبنان لاستعادة موقع علاماتها التجارية.

السيد غابي تامر، رئيس غرفة التجارة اللبنانية الفرنسية، أشار أن الواردات اللبنانية عادت في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ إلى الحجم التي كانت عليه قبل الأزمة وارتفعت إلى حوالي ٢٠ مليار دولار، قبل أن تنخفض إلى ١١ مليار دولار في العامين التاليين. وقال ان فرنسا التي كانت تحتل المركز الأول في إجمالي الواردات اللبنانية، فقدت هذه المكانة وانخفضت صادراتها التي كانت حتى عام ٢٠١٥ بحجم ١,٥ مليار يورو تقريباً إلى ٣٠٠ مليون يورو في عام ٢٠٢٢. وتساءل كيف يمكننا تصحيح هذا الوضع ؟ وقال هذا هو الغرض من تنظيم هذه الندوة .

وفي محاولة لشرح تراجع الصادرات الفرنسية إلى لبنان، أشار السيد غابي تامر أن الفقر أصبح يهيمن على الاقتصاد اللبناني وأن اللاعبين الرئيسيين هم الآن المصدرون الرئيسيون، ولاسيما تركيا والصين والإمارات العربية المتحدة وحتى المملكة العربية السعودية. وقال : في بلد يعاني من الفقر ومن تقلص الطبقات الوسطى، أصبح عامل التكلفة العنصر الأساسي بالنسبة للمستهلك. وتابع: علينا إعادة التفكير في إستراتجية التصدير الفرنسية لاستعادة موقع علاماتها التجارية. وفي الختام، أشار السيد غابي تامر أن السوق اللبنانية مفتوحة أمام المقاولات الفرعية والإنتاج المشترك، وهما قطاعان يمكنهما، دون استبدال الواردات، من خلق ديناميكية مفيدة للشركات الفرنسية واللبنانية.

السوق اللبنانية تبقى جذابة لمجموعة متنوعة من السلع، قسم كبير منها من المنتجات الفرنسية.

السيد زياد طعان أشار في مداخلته: : أن التصدير إلى لبنان لا يشكل تحدياً بحد بذاته، وهو أقل صعوبة عندما تكون السلع فرنسية المعروفة بنوعيتها

وجودتها. وذكّر بأن الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد منذ عام ٢٠١٩ ساهمت بالتأكيد في تقليص حجم الواردات، لكن السوق اللبنانية تبقى جذابة لمجموعة متنوعة من السلع، قسم كبير منها من المنتجات الفرنسية. وأعتبر السيد زياد طعان أن هذه الندوة هي فرصة لتمهيد الطريق وإيجاد الحلول لتعزيز الصادرات الفرنسية إلى لبنان، خاصة في مرحلة الأزمة هذه.

علينا الاستمرار في متابعة هذه السوق المفتوحة تقليديًا، حيث يبقى الاستهلاك مرتفعاً وتحتفظ المنتجات الفرنسية بميزة حقيقية.

فرانسوا سبورير، رئيس الدائرة الاقتصادية الإقليمية في السفارة الفرنسية في لبنان، أشار إلى الوضع الهش للاقتصاد اللبناني بسبب استمرار الأزمة السياسية وتفاقم الوضع الأمني وأجواء الشكوك التي تسود مناخ الأعمال. وذكّر بالتضخم وبارتفاع نسبة البطالة وبانكماش النمو المقدر بـ ٠,٥٪ بنهاية هذا العام. علاوة على ذلك، أشار السيد سبورير أن لبنان يعاني من مشكلة مالية عامة هيكلية. لكنه أشار إلى ظهور تحسن واضح في موازنة ٢٠٢٤ التي تتوقع عجزا بنسبة ١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات تبلغ حوالي ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو معدل أعلى بكثير من العامين الماضيين. وأشار أن لبنان بلد مستورد وان صادراته تكافح من أجل النمو وهذا مرتبط بالصعوبات الكبيرة التي تواجهها الشركات اللبنانية للاستثمار وتابع بان بصيص الأمل يبقى قائما، لاسيما مع استئناف السياحة وارتفاع تحويلات المغتربين (٧ مليارات دولار في ٢٠٢٢)، وقال بان لأنظار تتطلع الى حجم المغتربين القادمين خلال فرصة أعياد نهاية السنة والتي يمكن أن تمثل نفقاتها ما بين ٥٠ و ٨٠ ٪ من حجم المبيعات السنوية لبعض الشركات.

وفي حديثه عن الصادرات الفرنسية إلى لبنان، أكد السيد سبورير تراجعها، معلنا أن حجمها بلغ ٤٠٠ مليون يورو عام ٢٠٢٢، بحسب إحصاءات الجمارك الفرنسية، أي أكثر من ٣٣٪ من الرقم الذي أعلنه الرئيس غابي تامر. وأشار إلى أن لبنان يشكل السوق الثالث للصادرات الفرنسية في الشرق الأدنى والأوسط. وفي تفاصيل المنتجات التي تصدرها فرنسا إلى لبنان، أشار بشكل خاص إلى المعدات الميكانيكية والإلكترونية ومعدات تكنولوجيا المعلومات (١٤٪ من الصادرات الفرنسية)، والمنتجات الصيدلانية (١٩٪)، والمنتجات الغذائية والزراعية (١٣٪). وقال : علينا الاستمرار في متابعة هذه السوق المفتوحة تقليديًا، حيث يبقى الاستهلاك مرتفعاً وتحتفظ المنتجات الفرنسية بميزة حقيقية. وفي حديثه عن العقبات أمام تنمية الصادرات الفرنسية إلى لبنان، أشار السيد سبورير إلى الصعوبات المرتبطة بتمويل بعض العمليات التجارية، والبيئة القانونية غير الآمنة والضرائب المختلفة التي تم فرضها منذ عام ٢٠١٩ لحماية الإنتاج المحلي.

وفي معرض حديثه عن الوجود الفرنسي في لبنان، أشار السيد سبورير الى وجود حوالي خمسين شركة فرنسية في لبنان توظف ٦٣٠٠ شخص. وشدد على نوعية القوى العاملة اللبنانية ومستوى تدريب المديرين التنفيذيين ومهاراتهم التي تدفع العديد من المجموعات الفرنسية إلى اتخاذ العاصمة اللبنانية كنقطة انطلاق لدخول أسواق أخرى في المنطقة وحتى في القارة الأفريقية كمجموعتي Publicis و CMA-CGM.

على فرنسا والاتحاد الأوروبي العمل على تسهيل اندماج لبنان في سلاسل القيمة العالمية من خلال تعزيز قدراته الصناعية التي أثبتت أهمية دورها في سلسلة القيمة الصناعية العالمية.

السيدة راشيل علم الدين بدأت مداخلتها بالإشارة أن فرنسا كانت وستبقى شريكاً اقتصادياً وتجارياً أساسياً للبنان. وقالت أن الصادرات اللبنانية إلى فرنسا ارتفعت بنسبة ٣٠٪ عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠١٨ لتصل إلى ٨٢ مليون يورو، فيما انخفضت الواردات اللبنانية من فرنسا بنسبة ٥٤٪ وحققت ٤١٣ مليون يورو. علاوة على ذلك، أشارت أن العجز التجاري في البلاد على مدى العقدين الماضيين الذي بلغ ٢٥٠ مليار دولار، يجب أن يدفع إلى إعادة النظر في السياسة التجارية بالنسبة للمسار التنموي.

وفي معرض حديثها عن فرص التصدير إلى لبنان، أشارت السيدة علم الدين بشكل خاص إلى مجموعة واسعة من المواد الخام اللازمة للصناعة المحلية، لاسيما الصناعات الزراعية والصناعات الكيماوية والمنتجات الصيدلانية ومستحضرات التجميل والمنتجات النفطية المكررة والمعادن والعديد من المنتجات الأخرى. ودعت السيدة علم الدين فرنسا والاتحاد الأوروبي إلى تسهيل اندماج لبنان في سلاسل القيمة العالمية من خلال تعزيز قدراته الصناعية التي أثبتت أهمية دورها في سلسلة القيمة الصناعية العالمية. وأخيراً، سلطت الضوء على إمكانات مصممي البرمجيات اللبنانيين، وهو مجال يمثل فرصة مهمة بالنسبة للشركات الفرنسية للاستفادة منها على حد قولها.

يمكن إنشاء شراكات متبادلة بين الشركات الناشئة الفرنسية واللبنانية بحيث يمكن للشركات اللبنانية الاستفادة من التمويل، والشركات الفرنسية من الكفاءات الجيدة بتكاليف معقولة.

نقولا بو خاطر استعرض بشكل موجز الوضع الاقتصادي الصعب في لبنان مشيراً إلى نسبة التضخم العالية ٢٤٤,٥٪ وسعر صرف الليرة المتأرجح، وقال : رغم هذا الوضع، تمكن لبنان من الصمود بفضل قطاعه الخاص. وأشار أن الأزمة التي تعصف بالبلاد شجعت على ظهور اقتصاد نقدي يهدد بتعريض النظام المصرفي إلى انعدام الثقة ونفر البنوك المناظرة وبالتالي إلى تقليص الموارد المالية. وشدد على ضرورة اعتماد إصلاحات بدءا بمراقبة الحدود وتقليص حجم القطاع العام واستقلال القضاء وإعادة هيكلة النظام المالي وغيرها من الإصلاحات التي من شأنها أن تمهد الطريق لخلق فرص عديدة.

وفي محاولة لعرض الوضع في ظل الإصلاحات، أشار السيد نقولا بو خاطر أن الدين العام الذي يقترب من ٢٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي يمكن إذا تم تنفيذ إعادة هيكلته أن يبدأ عند ٤٠٪ أو حتى ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لتصل قيمته إلى ١٥٪ من سندات اليورو بوند. وأضاف فيما يتعلق بالدين الخاص فإن قيمته الحقيقية تبلغ نحو مليار دولار، وهو مبلغ ضئيل مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي البالغ ٢٠ مليار دولار. وخلص إلى القول بان المستويات المنخفضة للديون تفسح المجال لفتح صفحة جديدة في حال اعتماد الإصلاحات. وشدد على أنه رغم غياب الإصلاحات، يبقى ركود الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أقل مما يعلن عنه بسبب ظهور اقتصاد خفي يقدر بحوالي ٧ او١٠ مليارات دولار. وأشار أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يمكنه أن ينطلق بقوة وبسرعة اكبر من المتوقع في حال اعتماد الإصلاحات.

وتناول السيد نقولا بو خاطر آفاق الفرص في السوق اللبنانية، وأشار بشكل خاص إلى الاستثمارات الضخمة في الألواح الشمسية، والسياحة، وصناعة الأدوية، والأغذية، والهندسة المصرفية، والطاقة، والنقل، والصحة، والتمويل، والتكنولوجيا الرقمية والمعرفة. في جميع هذه المجالات، يمكن إنشاء شراكات متبادلة بين الشركات الناشئة الفرنسية واللبنانية بحيث يمكن للشركات اللبنانية الاستفادة من التمويل، وللشركات الفرنسية والأوروبية بشكل عام من دخول أسواق جديدة والاستفادة من الكفاءات الجيدة بتكاليف معقولة وتنافسية في المنطقة. " لهذا علينا ألا نفقد الأمل وان ندفع إلى اعتماد الإصلاحات، متذكرين أن هناك قطاعاً خاصاً صامداً رغم الأزمات".

لبنان غير مدرج على أية قائمة سواء على مستوى منظمة الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو فرنسا أو المملكة المتحدة أو الـ GAFI

السيدة شيرين عودة ركزت في مداخلتها على الجانب العملي، على الأدوات المصرفية والمالية المتوفرة التي تسمح للشركات الفرنسية واللبنانية بمواصلة العمل في السوق اللبنانية. وقالت إن الأزمة المالية أثرت على النشاط الاقتصادي وأبطأت الصادرات الفرنسية إلى لبنان و ساهمت في مضاعفة الصعوبات التي بدأت تواجهها بعض الشركات في القيام بعملياتها المصرفية مع لبنان. وقالت: تبرر البنوك الفرنسية رفضها للقيام بالعمليات المصرفية بذرائع مثل: دول تحت الحظر، ودول على القائمة السوداء وغيرها من الذرائع التي لا أساس لها من الصحة على الإطلاق. وأكدت السيدة شيرين عودة أن لبنان غير مدرج على أية قائمة سواء على مستوى منظمة الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو فرنسا أو المملكة المتحدة أو الـ GAFI وأضافت : بالتأكيد هناك عقوبات على هيئات وأشخاص في لبنان، ولكن لا تتعرض البلاد لأي عقوبة بشكل عام كما هي الحال بالنسبة لكوريا الشمالية أو غيرها من الدول، وقالت على العموم تشعر بعض المؤسسات المالية أحياناً بالقلق أمام التعتيم الضريبي وتوقف التعامل مع بعض البلدان، وأشارت أن بعض المؤسسات المالية تخضع لبنان لعقوبات من خلال قوائم داخلية خاصة. وأشارت إلى تفاقم هذا الوضع منذ أزمة ٢٠١٩ التي أدت إلى السيطرة الفعلية على رؤوس أموال البنوك اللبنانية، وبالتالي إلى الاستيلاء على النظام المصرفي ووضع الشركات في مواقف صعبة للغاية.

وقالت السيدة شيرين عودة بان قسم كبير من الاقتصاد اللبناني يعتمد اليوم على اقتصاد نقدي قد يخيف بعض البنوك، وأشارت أن اللبنانيين الذين اعتمدوا حسابات في مصارفهم التقليدية في لبنان على أساس ما يسمى «Fresh money» يمكنهم الاستمرار في العمل بشكل طبيعي مع عملائهم الموردين. وأضافت أن عدداً من الشركات اللبنانية فتحت حسابات في فرنسا وأوروبا لدى فروع تابعة لبعض البنوك اللبنانية وتمكنت من مواصلة نشاطها. وفي الختام قالت السيدة شيرين عودة : لبنان مطالب بمراجعة بعض الإجراءات القانونية لمكافحة الفساد وأنا واثقة أنه سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة وختمت حديثها قائلة " لبنان أظهر دائماً الحكمة في المواقف الصعبة والجميع يدرك أن إدراج البلاد على القائمة الرمادية سيكون مشكلة حقيقية للاقتصاد."

٦٣٠٠ موظف لبناني في الشركات الفرنسية في لبنان

تشير دراسة مشتركة للهيئة الاقتصادية الإقليمية الفرنسية في بيروت وغرف التجارة والصناعة صدرت في شهر اكتوبر ٢٠٢٣ إلى وجود ٥٠ شركة فرنسية في لبنان توظف ٦٣٠٠ شخص.

وكما هو الحال في معظم الدول الناشئة، المؤسسات والشركات الفرنسية التي تعمل في السوق اللبنانية هي شركات تابعة أو فروع للمجموعات الكبيرة وهي تهدف أولا إلى تحقيق نموها في السوق اللبنانية و تطورها في أسواق الدول المجاورة وتسعى أخيراً لتنمية الخدمات المشتركة بين كافة فروعها الإقليمية.

هذه المؤسسات والمجموعات متنوعة ٢٢٪ منها تعمل في قطاع الخدمات و١٢٪ في قطاع الطاقة، ١٢٪ في قطاع البناء، ١٠٪ في قطاع الأغذية، ٨٪ في القطاع الرقمي و٦٪ في قطاع النقل.

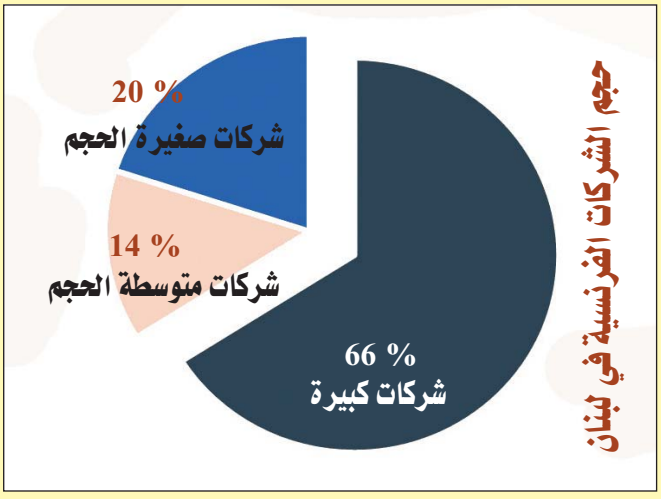

المقاربة الثقافية للأعمال في الشرق الأوسط ودول الخليج العربي

هل أنت رجل أعمال وترغب في تطوير أشغالك في دول منطقة الخليج؟ هل تشارك في معرض تجاري وتبحث عن شركاء؟ هل أنت مغترب وتعيش في إحدى دول المنطقة؟ إليك فيما يلي المبادئ التي تحتاج إلى معرفتها لتحقيق النجاح الذي تسعى إليه ؟ هذا كان هدف الندوة عبر الانترنت التي نظمتها مؤسسة Business France بمشاركة غرفة التجارة العربية الفرنسية وفريق التصدير في جنوب فرنسا Osez l'export وشركة نتوارك في يوم الأربعاء ١٣ ديسمبر الماضي. خلال هذا اللقاء عرض الأخصائيان من مجموعة NF Consultants توفيق بعيني ونيكولا فور موضوع المقاربة الثقافية للأعمال في الدول العربية والإسلامية، وقدم السيد أكسيل بارو، مدير بيزنس فرانس ـ الإمارات العربية المتحدة والشرق الأدنى والأوسط ـ القطاعات الواعدة في دول المنطقة.

شريط تسجيل هذه الندوة متوفر على موقع الغرفة على الانترنت

نيكولا فور

توفيق بعيني

أكسيل بارو

ـ العالم العربي ليس واحداً بل هو متعدد ـ هكذا افتتح الاخصائي توفيق بعيني مداخلته ممهداً الطريق لشرح المقاربة الجديدة لدول المنطقة، حسب خصوصيات كل دولة. وتابع : لا يمكننا مقارنة لبنان مع المملكة العربية السعودية، لان لبنان بلد متعدد الأديان والمملكة العربية السعودية بلد مسلم. البلد الأول يبلغ عدد سكانه حوالي ٤ ملايين نسمة والبلد الثاني حوالي ٣٠ مليون نسمة. علاوة على ذلك، يجب ألا نخلط بين العرب والمسلمين لان أكبر دولة إسلامية في العالم هي إندونيسيا، وهي بالطبع ليست دولة عربية. وأضاف لكننا نبقى بالطبع في مجتمعات دينية، حيث يرشد الدين حياة المواطن من الولادة إلى النهاية، ولا ينبغي أن يكون هذا بالآمر الغريب لأن ثلاثة أرباع العالم يتكون من مجتمعات دينية. وتابع هناك اتجاهان رئيسيان في الدين الإسلامي: السنة والشيعة، لذلك من المستحسن عدم التطرق إلى المسائل الدينية. ثم إننا في مجتمع شمولي حيث للمجموعة أهمية، وحيث الأسرة والعشيرة والمجتمع يمثلون قيمًا هامة. انه مجتمع أبوي ومحافظ وقواعد الحلال والحرام أساسية ويجب احترامها (ما هو مسموح وما لا يجوز حسب المبادئ الدينية).

بعد هذه الخطوة الأولى، انتقل السيد بعيني إلى شرح كيفية تطبيق هذه المفاهيم عمليا ضمن المؤسسة وقال إذا كنت تعمل في مجموعة دولية، لا يتغير أي شيء بالنسبة للممارسات اليومية حيث تبقى ثقافة المجموعة هي الأساس. أما إذا كنت تعمل في مؤسسة عائلية فالوضع يتغير كلياً وتصبح العلاقة الشخصية هي القاعدة الرئيسية لأنك هنا لم تعد تتحدث مع مدير تنفيذي أو مع رئيس قسم، بل مع شخص لا يمكن لأحد أن يحل مكانه. وقال في أوروبا، إذا تغيب المدير التنفيذي، يمكن لشخص آخر تولى مسؤولية تصريف الأعمال مكانه (لديه الملف)... أما في الدول العربية فالعلاقة شخصية ومميزة.

وتحدث عن مفهوم الوقت في هذه الدول وقال: إذا كنت تؤمن أن وقتك ثمين ولا يمكنك إضاعته فلا تذهب للعمل هناك، لذا، يجب أن تنظر لمفهوم الزمن بمنظور أخر، وتابع علينا أن نسعى لربط علاقات شخصية طويلة الأمد وبمقابلة الأشخاص مرات عديدة، بالإضافة إلى ضرورة التحلي بثقافة التسوية والمناقشة لإيجاد حل للنزاع قبل التفكير في الذهاب أمام المحاكم. كما يستحسن التنبه للتقويم الديني وان لا نتردد في تقديم التهاني والتمنيات بمناسبة الأعياد والأفراح لأنه موضع تقدير كبير.

الخطوة الثانية الهامة في قواعد السلوك تتعلق بالعلاقة بين الذكر والأنثى، والقواعد هنا صارمة ومحددة للغاية ومن الضروري احترام أدق تفاصيلها. كما أن للأطفال ولكافة أفراد الأسرة مكانة خاصة والاستفسار عن أحوالهم الشخصية من وقت لآخر موضع تقدير أيضاً. وأما بالنسبة للباس الواجب ارتداؤه، هنا للفطرة السليمة مكانها وأهميتها لان التقاليد تختلف من بلد لأخر، وما هو مسموح ومتعامل فيه هنا قد يكون محظورًا في مكان آخر.

الخطوة الأخيرة تتعلق في التواصل حيث الإشارة إلى الله متكررة وغالباً ما تسمع عبارات إن شاء الله، المكتوب، أو آيات معينة من القرآن الكريم. كما إن للكلام الشفهي الأسبقية على الكتابة، وتغيير الرأي أمر طبيعي وأخيراً علينا ان نتجنب مناقشة موضوعات معينة مثل الزندقة، والخلاعة والإلحاد، لان كل هذه المواضيع يتم استقبالها بشكل سيئ للغاية، على حد قوله.

بعد هذا المداخلة المثيرة، عرض السيد أكسل بارو مهام بيزنس فرانس، التي ترتكز بشكل أساسي على دعم ومساعدة الشركات التي ترغب في تطوير أعمالها في دول المنطقة الى جانب الترويج للاستثمار في فرنسا. وأشار أن بيزنس فرانس تدعم ما يقارب ١٥٠٠ شركة فرنسية سنويا في هذه الأسواق السريعة النمو وتواكب حوالي عشرين مشروعا استثماريا في فرنسا. وأشار أن أفضل المشاريع في العالم تتواجد اليوم في دول هذه المنطقة.

وفي حديثه عن الفرص الواعدة في دول الخليج استعرض السيد بارو بشكل خاص قطاع صناعة الأغذية والزراعة، وعلى الأخص الحلول الخاصة بالصناعات الفرعية، وتربية الحيوانات الحية ومعدات تربية المواشي وتربية الأحياء المائية، وفي مجال الطيران، أعلن السيد بارو بأنه قطاع واعد خاصة بعد الإعلان عن إنشاء العديد من شركات السفر الجديدة. كما أشار إلى الفرص المتوفرة في قطاعات أخرى، لاسيما في مجال النقل والتنقل، والطاقة، والصحة، والسياحة، والرياضة والترفيه، والأمن والحماية، والتكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي. وبالنسبة للعوامل الرئيسية للنجاح، أشار السيد بارو بشكل خاص، إلى إتقان اللغة الإنجليزية، والتمييز بين دول المغرب ودول الشرق الأوسط، واحترام الكلمة المعطاة، وامتلاك سلطة اتخاذ القرار، وتكييف سياسة التسعير وأدوات التسويق، وإقامة علاقات شخصية وقبل كل شيء التواصل بشكل مستمر، وخاصة عبر تطبيقة WhatsApp

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

الكويت : متابعة المسار

توفي أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح يوم السبت في ١٦ ديسمبر عن عمر يناهز ٨٦ عاما. ولد الشيخ نواف عام ١٩٣٧ وهو الابن الخامس للأمير السابق الشيخ أحمد الجابر الصباح (١٩٢١-١٩٥٠). بدأ حياته السياسية في سن الخامسة والعشرين كمحافظ لمقاطعة حولي، قبل أن يعتلي أعلى المناصب في الدولة. تم تعيينه وليا للعهد في عام ٢٠٠٦ وتولى زمام الحكم بعد وفات أخيه الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح في سبتمبر ٢٠٢٠ عن عمر يناهز ٩١ عاما.

الشيخ نواف الأحمد الصباح، أب لخمسة اولاد، حكم الكويت لمدة ثلاث سنوات فقط، لكنه لعب دورا محورياً هاماً خلال ستة عقود في إدارة شؤون هذه الدولة الخليجية الصغيرة. على الصعيد الداخلي، سعى الراحل قبل كل شيء إلى تهدئة الساحة السياسية من خلال العفو عن العديد من المعارضين وبذل كافة جهوده في معالجة تأثير انخفاض أسعار النفط على اقتصاد البلاد وسعى لمتابعة الخطط التنموية لأعمار البلاد وإنعاش الاقتصاد وضمان مستقبل الأجيال الجديدة. على صعيد السياسة الخارجية سار الشيخ نواف الأحمد الصباح على النهج الذي اتبعه سلفه وعمل على الحفاظ على التوازن في العلاقات التي تربط دولة الكويت مع أشقائها ومع الدول المجاورة لها. في كلمة ذكرى قال الرئيس الأمريكي جو بايدن : كان الشيخ نواف شريكا قيما وصديقا حقيقيا للولايات المتحدة، وقال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون: لقد كان قائدا عظيما، يحظى باحترام الجميع ويتحلى بقيم السلام والاعتدال التي كان يجسدها.

الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، البالغ من العمر ٨٣ عاما، وولي العهد، الذي كان يعتبر بشكل غير رسمي رئيسًا منذ عام ٢٠٢١ أدى اليمين الدستورية وتولى مقاليد السلطة رسميًا.

الشيخ مشعل، العاهل السابع عشر لإمارة الكويت، هو خريج كلية هندون للشرطة في العاصمة البريطانية، شغل عدة مناصب بوزارة الداخلية من بينها رئاسة جهاز المخابرات وأمن الدولة قبل أن يتسلم منصب نائب الرئيس للحرس الوطني بمرتبة وزير. قاد الشيخ مشعل العديد من الإصلاحات الكبرى، أبرزها الإصلاحات المتعلقة بمكافحة الفساد والإرهاب. يحمل الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح وسام جوقة الشرف الفرنسي من رتبة قائد. قالت عنه فلورنس بارلي الوزيرة الفرنسية السابقة للقوات المسلحة خلال إحدى زياراتها للكويت بأنه من بين الرجال الذين ساهموا في بناء الكويت وساعدوا على بناء علاقات ودية قوية بينها وبين فرنسا.

تتبع دولة الكويت النظام الدستوري البرلماني الملكي الذي يتيح نقل السلطة داخل الأسرة الحاكمة ويتولى فيه الأمير رئاسة السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية. الكويت وهو اصغر دولة في شبه الجزيرة العربية عضو بارز في مجلس التعاون الخليجي ويتمتع بمكانة فريدة على الساحة الإقليمية حيث عمد منذ تأسيسه على إتباع مبادئ حسن الجوار والاعتدال والوساطة في علاقاته الخارجية. الكويت كانت أول دولة في الخليج تكتشف النفط عام ١٩٣٨، وأول دولة تقوم بتصديره عام ١٩٤٦. يقدر احتياطيها النفطي المؤكد بأكثر من ١٠٠ مليار برميل ويمثل الذهب الأسود حوالي ١٠/٩ من صادراتها وما يقارب من ٦٠ بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي. تحتل الكويت المرتبة ٥٩ في الاقتصاد العالمي بدخل سنوي تبلغ قيمتة ١٨٤ مليار دولار (٢٠٢٢)، وهي الشريك التجاري الرابع لفرنسا في المنطقة بعد قطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية حيث تبلغ المبادلات التجارية بين البلدين حوالي ٢,٧ مليار يورو (٢٠٢٢). كما تعد فرنسا المستثمر الأوروبي الأول في الكويت (٢٠٢٢)، والسابعة على مستوى العالم. في عام ٢٠١٧ تبنت دولة الكويت " رؤية ٢٠٣٥ " بهدف تنويع الاقتصاد وتنمية رأس المال البشري وتحديث البنية التحتية لتحويل البلاد إلى مركز اقتصادي ومالي جاذب للمستثمرين. هذه الإستراتيجية يمكن للكويت تحقيقها بسهولة بفضل ثرواتها النفطية واحتياطيات من العملات الأجنبية في صندوقها السيادي، KIA، التي تقدر بنحو ٧٤٠ مليار دولار، أو ما يقارب ٤ أضعاف الناتج المحلي الإجمالي.

السعودية

أبرم الصندوق السيادي السعودي وشركة أرديان اتفاقية لشراء ٢٥٪ من أسهم شركة مطار هيثرو اللندني. هذا الاتفاق يسمح لصندوق الاستثمارات العامة في المملكة بامتلاك ١٠٪ من أسهم الشركة ولصندوق آرديان، وهو صندوق خاص مقره في فرنسا، على امتلاك ١٥٪. وبذلك يصبح الصندوق السيادي القطري QIA، المساهم الأكبر في شركة مطار هيثرو بامتلاكه ٢٠ بالمئة من الأسهم.

ارتفعت إيرادات البنوك السعودية بنسبة ٣,٧٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣ لتصل إلى ٤,٨ مليار دولار مقارنة بـ ٤,٦ مليار دولار في الربع السابق. هذا التقدم كان مدعوماً بشكل رئيسي بالنمو القوي في قطاع القروض والتسليف الذي تفوق بنسبة نمو اكبر من قطاع الودائع.

أعلنت شركة سيفن السعودية عن عزمها على استثمار حوالي ٣٥٠ مليون دولار في منطقة عسير الواقعة بين مدينتي أبها وخميس مشيط، لبناء مجمع ترفيهي. سيغطي المشروع، الذي صممته شركة الهندسة المعمارية جينسلر، مساحة ٦٤ ألف متر مربع.

بهدف تنظيم كأس آسيا ٢٠٢٧ وكأس العالم لكرة القدم ٢٠٣٤، من المتوقع أن تطلق المملكة العربية السعودية قريبًا مناقصات بقيمة تقدر بنحو ٢,٧ مليار دولار لتجديد خمسة ملاعب لكرة القدم ولبناء ملعب جديد في الرياض.

عين صندوق النقد الدولي وزير المالية السعودي الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان خلفاً للسيدة نادية كالفينيو لرئاسة اللجنة النقدية والمالية الدولية لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ٤ يناير. شغل السيد محمد بن عبدالله الجدعان، وهو محامٍ متخصص في القانون التجاري، عدة مناصب مهمة منها رئاسة مجلس هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية، وشارك في عضوية المجلس الوزاري لصندوق الأوبك للتنمية الدولية، ومجلس محافظي صندوق النقد الدولي، ومجلس محافظي البنك الدولي ورئاسة وفد المملكة في اجتماعات وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين.

الامارات العربية المتحدة

في اليوم الأول من مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بتغير المناخ الذي تم تنظيمه في بداية شهر ديسمبر في دبي تم تسجيل ٧٥ ألف مشارك بالمؤتمر ويرتفع هذا العدد الى ٨٤ ألف مشارك إذا أخذنا في الاعتبار الذين يتابعون الحدث على شبكة الانترنت. مشاركة قياسية بحسب مندوب الأمم المتحدة.

أطلقت الإمارات العربية المتحدة بالاشتراك مع بلاك روك، وتي بي جي، وبروكفيلد صندوقاً استثمارياً للمناخ بقيمة ٣٠ مليار دولار أمريكي. يهدف الصندوق الجديد، التي تمت تسميته ألتيرا وتشرف على إدارته شركة لونيت وهي شركة لإدارة الأصول تم إطلاقها في عام ٢٠٢٣ في أبو ظبي، إلى جمع ٣٠ مليار دولار أمريكي بحلول نهاية العقد للاستثمار في مجال حماية البيئة.. وبشكل أكثر دقة، سيتم تقسيم مبلغ الـ ٣٠ مليار دولار أمريكي إلى قسمين. ٢٥ مليار دولار أمريكي تحت إدارة ألتيرا مخصصة للاستثمارات في مشاريع تراعي حماية المناخ، و ٥ مليار دولار أمريكي تحت إشراف ألتيرا تراسفورميشن للاستثمار في مشاريع تهدف إلى التخفيف من آثار تغير المناخ في دول الجنوب.

جددت دولة الإمارات العربية المتحدة والصين لمدة خمس سنوات جديدة اتفاقية تبادل العملات التي تصل قيمة تحويلاتها إلى حوالي ٤,٩ مليار دولار أمريكي. كما وقع البلدان مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في مجال تطوير العملات الرقمية. وتعد الصين ثالث أكبر مستثمر أجنبي في الإمارات بحجم استثمارات بقيمة ٩,٣ مليار دولار أمريكي حتى أوائل عام ٢٠٢١.

يخطط صندوق الثروة السيادية ADQ لإنشاء إحدى أكبر شركات الأدوية في العالم في أبو ظبي. ووفقاً لمدير الاستثمار للصندوق السيادي ADQ، تتمثل إستراتيجية الصندوق في الاستحواذ على عدد من شركات الأدوية لدمجها في كيان واحد يقع مقره الرئيسي في أبو ظبي. وأشارت بلومبرج في أكتوبر الماضي إلى رغبة ADQ في جمع أربعة أصول لشركات صناعة الأدوية في محفظتها: المصرية آمون، وأسينو السويسرية، وفارماكس الإماراتية، وبيرجي ميفار التركية.

تم إنشاء صندوق سيادي جديد في دبي لإدارة جميع الاستثمارات الحكومية. صندوق دبي للاستثمار سيشرف على إدارة أسهم الحكومة في المؤسسات المدرجة في البورصة مثل هيئة كهرباء ومياه دبي، وساليك، وشركة دبي تاكسي.

سلطنة عمان

بلغ إنتاج السلطنة من النفط ٣١٩ مليون برميل بنهاية أكتوبر ٢٠٢٣، أي ١,٠٥ مليون برميل يوميا في المتوسط، بانخفاض ١,٤٪ على أساس سنوي. ووفقا لمركز الإحصائيات العماني بقي الإنتاج مدعومًا بالمكثفات (+٨,٤٪ على أساس سنوي) بينما سجل انتاج النفط الخام تباطؤًا بنسبة -٣,٨٪ على أساس سنوي.

العراق

اعتبارًا من الأول من شهر كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٤، سيقوم العراق بالتنسيق مع بعض الدول الأعضاء في تحالف أوبك+ بتخفيض طوعي إضافي في إنتاج البترول قدره ٢٢٠ ألف برميل يوميًا. وبذلك سيصل إجمالي إنتاج العراق من النفط إلى ٤ ملايين برميل يومياً حتى نهاية آذار/مارس ٢٠٢٤. علماً بان العراق كان قد أعلن في نيسان/أبريل ٢٠٢٣ عن تخفيض إنتاجه بقيمة ٢١١ ألف برميل يومياً حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤. يتماشى التخفيض الطوعي الإضافي مع جهود أوبك+ لدعم استقرار وتوازن سوق النفط بشكل استباقي.

حافظت وكالة موديز على تصنيفها لمخاطر الائتمان في العراق عند Caa1- .وأشارت الوكالة على وجه الخصوص إلى الضعف المؤسساتي في البلاد والى اعتماد الاقتصاد بشكل أساسي على النفط، كما أشارت الوكالة إلى ضعف الإجراءات أمام التحول الطاقوي العالمي، خاصة وأن العديد من العقبات المؤسساتية والاجتماعية والسياسية تمنع الحكومة من إجراء الإصلاحات الضرورية لتنويع الاقتصاد. وتبرر وكالة موديز النظرة المستقبلية المستقرة في تصنيفها إلى انخفاض مستوى الدين العام (خاصة الخارجي) والى الوضع القوي للبنك المركزي العراقي من حيث احتياطيات العملات الأجنبية (التي تبلغ وفقا له ١١٠ مليار دولار أمريكي). وتجدر الإشارة ان وكالة ستاندرد آند بورز قد حافظت في سبتمبر ٢٠٢٣ على تصنيفها السيادي للعراق عند B-.

أعلن صندوق التنمية العراقي، الذي أنشئ بموجب قانون المالية ٢٠٢٣-٢٠٢٥ والتي تموله الدولة بمبلغ ٧٦٩ مليون دولار سنويا لمدة ثلاث سنوات، عن مشروعه الأول لبناء مدرسة. يعتبر صندوق التنمية العراقي بمثابة صندوق أولي لتنمية المشاريع التي يقوم بتمويلها القطاع الخاص عبر ستة صناديق فرعية تركز نشاطها على الاستثمار في قطاعات البيئة والتحول الرقمي والإسكان والصناعة والزراعة والتعليم. ويأمل الرئيس التنفيذي للصندوق محمد النجار (مستشار رئيس الوزراء للاستثمارات) أن تقوم الصناديق السيادية أو وكالات التنمية الأجنبية بالاستثمار في بعض هذه الصناديق الفرعية. وبالفعل أعرب الصندوق السعودي للاستثمارات العامة عن اهتمامه ورغبته في المساهمة في العمل في هذا الاتجاه.

دولة قطر

سجلت إمارة قطر فائضاً في الميزانية بقيمة ٣,٢ مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣، بزيادة قدرها +٢٠,٤٪ على أساس فصلي. وبلغت إيرادات الموازنة خلال هذه الفترة ١٧ مليار دولار أمريكي، بانخفاض قدره ٩,٦٪ مقارنة بالربع الثاني من عام ٢٠٢٣. ٩٢٪ من إيرادات الموازنة كان مصدرها من قطاع المواد الهيدروكربونية (١٥,٦ مليار دولار أمريكي، +٤٠,٩٪ على أساس فصلي)، في حين بلغت الإيرادات في القطاعات الأخرى ١,٤ مليار دولار أمريكي (-٨١,٩٪) على أساس فصلي). وخلال هذا الربع الثالث، بلغت نفقات الدولة ١٣,٧ مليار دولار أمريكي (-١٤,٨٪ على أساس فصلي). وبشكل عام، خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٣، سجلت قطر فائضًا في الميزانية قدره ١١,٥ مليار دولار أمريكي، وهو أعلى من توقعات الميزانية (٨ مليارات دولار أمريكي لعام ٢٠٢٣ بأكمله).

يواصل الميزان التجاري لدولة قطر في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣ فوائضه التي بلغت قيمتها ١٦,٧ مليار دولار أمريكي. وخلال هذه الفترة بلغت الصادرات القطرية قيمة ٢٤,٧ مليار دولار ٨٧ ٪ منها يأتي من قطاع الهيدروكربونات. وبقيت الواردات مستقرة نسبيا خلال هذه الفترة وبلغت قيمتها ٧,٩ مليار دولار.

٦١ مليار دولار تحويلات المهاجرين إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام ٢٠٢٣

تشير التوقعات أن التحويلات المالية إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ستصل إلى ٦٦٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٣، بفضل محافظة أسواق العمل في الاقتصادات المتقدمة ودول مجلس التعاون الخليجي على مرونتها وساهمت في قدرة المهاجرين على إرسال الأموال إلى بلدانهم الأصلية.

وتواصل بشكل عام تحويلات المهاجرين إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اتجاهها التنازلي. ويعزى هذا الانخفاض بنحو ٣,٥٪ بشكل أساسي إلى انخفاض التدفقات إلى مصر، حيث توجد فجوة كبيرة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الأجنبي. ومن المحتمل أن تكون السوق الموازية قد أدت إلى فقدان جزء كبير من التحويلات المالية. وفي الوقت نفسه، فإن الزيادة في التحويلات المالية إلى بلدان المغرب العربي عوضت جزئيا هذا الانخفاض.

جمهورية مصر العربية

للمرة الثالثة في أقل من عام تمت زيادة الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص المصري بنسبة ١٧٪ من أجل دعم القوة الشرائية للعمال لمواجهة الضغوط التضخمية (٣٨٪ في سبتمبر ٢٠٢٣ على أساس سنوي). وتشير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، في بيان صدر عنها في ٢٧ أكتوبر الماضي، بأنه سيتعين على شركات القطاع الخاص منح موظفيها راتبًا إجماليًا لا يقل عن ٣٥٠٠ جنيه مصري (١٠٨ يورو) شهريًا بدءًا من يناير ٢٠٢٤، مقابل ٣٠٠٠ جنيه مصري. (٩٢ يورو) حاليًا. ومع ذلك، سيظل هذا الراتب أقل من الحد الأدنى الإجمالي للأجور في القطاع العام الذي تم رفعه إلى ٤٠٠٠ جنيه مصري (١٢٣ يورو) منذ سبتمبر.

بلغ معدل البطالة في مصر نسبة ٧,١٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣، مما يشكل زيادة بمعدل ٠,١ نقطة مقارنة بالربع السابق، وفقا للبيانات الصادرة عن الجهاز الوطني للإحصاء والتعبئة العامة والإحصاءات. وبذلك يحقق معدل البطالة انخفاضاً بمقدار ٠,٣ نقطة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. عدد السكان العاملين في مصر في الربع الثالث من ٢٠٢٣ كان يوازي ٣٢ مليون نسمة، بزيادة بنسبة ٣,٢٪ مقارنة بالربع السابق، كما يبلغ إجمالي عدد السكان في مصر حوالي ١٠٥,٧ مليون نسمة. يمثل الرجال نسبة ٨٢٪ من السكان العاملين والنساء نسبة ١٨٪. وتجدر الاشارة ان معدل البطالة الرسمي يشمل فقط الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٦٤ عامًا والذين يبحثون رسمياً عن عمل، وهم ويمثلون ما بين ٤٠ و٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في مصر.

خفضت الحكومة المصرية توقعاتها للنمو للعام المالي الحالي بنسبة ٠,٧٪، وفقا لتصريحات وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية السيدة هالة السعيد. وبحسب الوزيرة، من المتوقع أن يبلغ النمو ٣,٥٪ خلال السنة المالية الحالية (يوليوز ٢٠٢٣ إلى يونيو ٢٠٢٤)، بانخفاض عن توقعاتها السابقة التي كانت بنسبة ٤,٢٪. هذه التوقعات قابلة للارتفاع او للانخفاض بحسب مدة الحرب بين إسرائيل وحماس. و تجدر الاشارة ان العديد من المؤسسات الدولية كانت قد خفضت بالفعل في أكتوبر الماضي توقعات النمو المصري للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٤.

الاردن

استقبلت وزيرة التخطيط والتعاون الدولي، السيدة زينة طوقان، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وفداً من الوكالة الفرنسية للتنمية ADF، ضم سيريل بيلييه، مدير منطقة البلقان والشرق الأوسط وآسيا، ولوران دورييز، مدير الوكالة في عمان وبحضور السفير الفرنسي في الأردن السيد ألكسيس لو كور جراندميزون. وعلى هامش الاجتماع، وقعت وزارة التخطيط والتعاون الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية اتفاقية قرض بقيمة ٥٠ مليون دولار. يهدف هذا القرض إلى المشاركة في تمويل مشروع للبنك الدولي بهدف تحسين أداء خدمات المياه في الأردن.

أقر مجلس الوزراء الأردني الموافقة على مشروع قانون المالية لعام ٢٠٢٤ في ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٣ وسيتم إحالته مبدئيًا إلى البرلمان لمناقشته في يناير ٢٠٢٤. مشروع قانون يتوقع أن تصل الإيرادات العامة إلى ١٤,٥ مليار دولار، بزيادة +٨,٩٪ مقارنة بعام ٢٠٢٣، منها ١٣,٥ مليار دولار من الإيرادات المحلية ومليار دولار من التبرعات الأجنبية. وتتوقع الحكومة إنفاق نحو ١٧,٤ مليار دولار، منها ١٤,٩ مليار دولار إنفاقًا جاريًا و٢,٤ مليار دولار إنفاقًا رأسماليًا. وبالنسبة للعجز الأولي، لعام ٢٠٢٤ تتوقع الحكومة ان تصل نسبته الى ٢,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ ٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣. وعلى صعيد الدين تتوقع الحكومة ان تنخفض نسبته الى ٨٨,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ٢٠٢٤ مقارنة بـ ٩٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣، وهي توقعات أقل بنقطة مئوية واحدة من توقعات صندوق النقد الدولي (٨٩,٣٪). من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٤.

انخفاض عائدات السياحة في الشرق الأوسط

تتوقع وكالة التصنيف ستاندر اند بور أن الصراع المستمر بين إسرائيل وغزة سيكون له نتائجه السلبية على قطاع السياحة في الشرق الأوسط، وخاصة في مصر والأردن ولبنان. بالنسبة لمصر، يقدر الانخفاض في عائدات السياحة بنسبة تتراوح بين ١٠٪ و٣٠٪، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى انخفاض وتراجع احتياطيات البلاد من النقد الأجنبي بنسبة تتراوح بين ٤٪ إلى ١١٪. وفي حالة لبنان، فإن سيناريو انخفاض عائدات السياحة بنسبة ١٠٪ سيؤدي حسب التوقعات إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي قدره ٥٠٠ مليون دولار وانخفاض في احتياطيات العملات الأجنبية بنسبة ٢٪. هذه الخسائر الاقتصادية المباشرة يمكنها ان تصل إلى ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي اللبناني في سيناريو انخفاض عائدات السياحة بنسبة ٣٠٪. وفي الأردن السيناريو نفسه يؤدي إلى خسائر اقتصادية تقدر بنسبة ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

المغرب

"لقد أظهر الاقتصاد المغربي مرونة ملحوظة في مواجهة الصدمات المختلفة، آخرها الزلزال الذي وقع في سبتمبر الماضي" هذا ما ذكره السيد جيسكو هنتشل، المدير الإقليمي لمنطقة المغرب العربي وجزيرة مالطا في البنك الدولي، عند صدور التقرير حول الاقتصاد الوطني المغربي في نوفمبر ٢٠٢٣. وبحسب خبراء البنك الدولي، من المتوقع ان يصل النمو الاقتصادي في المملكة المغربية الى ٢,٨٪ عام ٢٠٢٣، بفضل الانتعاش الجزئي في الإنتاج الزراعي وقطاع الخدمات وصافي الصادرات. كما من المتوقع أن يتعزز هذا الانتعاش على المدى المتوسط، وأن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٣,١٪ عام ٢٠٢٤، و٣,٣٪ عام ٢٠٢٥، و٣,٥٪ عام ٢٠٢٦. مؤشرات أخرى تبرز مرونة وصمود الصادرات المغربية لاسيما الطلب الخارجي القوي على السلع والخدمات بالإضافة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الكبيرة. علاوة على ذلك تحتفظ المغرب بثقة كبيرة في الأسواق المالية الدولية، على الرغم من التشديد الحالي للظروف المالية العالمية.

ويعتقد خبراء البنك الدولي أن الإصلاحات الطموحة التي قام بها المغرب لتحسين رأسماله البشري وتشجيع الاستثمار الخاص لن يكون لها الأثر المنشود على التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا إذا اقترنت بمبادرات أخرى حاسمة، بما في ذلك إزالة القيود التنظيمية والمؤسساتية وبعض الحواجز التي تحد من المنافسة وتبطئ إعادة تخصيص عوامل الإنتاج نحو الشركات والقطاعات الأكثر إنتاجية. ويضيف خبراء البنك الى ضرورة إحداث نقلة نوعية تسمح للمرأة المغربية في المساهمة بشكل أوسع في التنمية الاقتصادية.

الجزائر

نشرت بعثة صندوق النقد الدولي، التي قامت بزيارة العاصمة الجزائرية في شهر ديسمبر الماضي لإجراء مشاورات بموجب المادة الرابعة حول الاقتصاد الجزائري، بيانا هنأت فيه السلطات على اعتماد سياسة نقدية ومصرفية جديدة تهدف إلى تحفيز القطاع المالي، وتدعم المشاريع الجديدة والابتكار، بالإضافة إلى قيامها بتحديث مجموعة أدوات البنك المركزي الجزائري لإصلاح نظامه النقدي ولتعزيز الرقابة المالية. علاوة على ذلك، يؤكد خبراء صندوق النقد الدولي أيضا أن السلطات الجزائرية اتخذت عدة مبادرات لتعزيز وتحسين مناخ الأعمال وتنويع الاقتصاد وتشجيع الاستثمار الخاص. وناشدت البعثة السلطات على متابعة الطريق في اعتماد الإصلاحات لإزالة الحواجز الإدارية لمضاعفة المرونة في أسواق السلع والمنتجات وسوق العمل.

وفيما يتعلق بالنمو الاقتصادي الجزائري، يتوقع خبراء صندوق النقد الدولي أن يصل إلى ٤,٢٪ عام ٢٠٢٣، مدعومًا بالنشاط القوي في قطاع المحروقات والصناعة والبناء والخدمات. كما من المتوقع أن يسجل الحساب الجاري فائضا للعام الثاني على التوالي على الرغم من انخفاض الأسعار العالمية للنفط وللغاز، وأن تبقى احتياطيات الدولة من العملة الصعبة عند مستوى جيد يعادل حوالي ١٤ شهرا من الواردات في نهاية أكتوبر.

على المدى القصير، تبدو التوقعات مواتية بشكل عام حيث من المتوقع أن يبقى النمو قويا عام ٢٠٢٤، والتضخم معتدلا، وأن يسجل الحساب الجاري فائضا طفيفا بسبب انخفاض أسعار المواد الهيدروكربونية. وأخيراً يتوقع الخبراء زيادة الواردات الجزائرية بشكل معتدل مع اتساع عجز الموازنة عام ٢٠٢٤، حيث سيتم تمويله جزئيًا من صندوق العائدات المتراكمة من النفط والبترول.

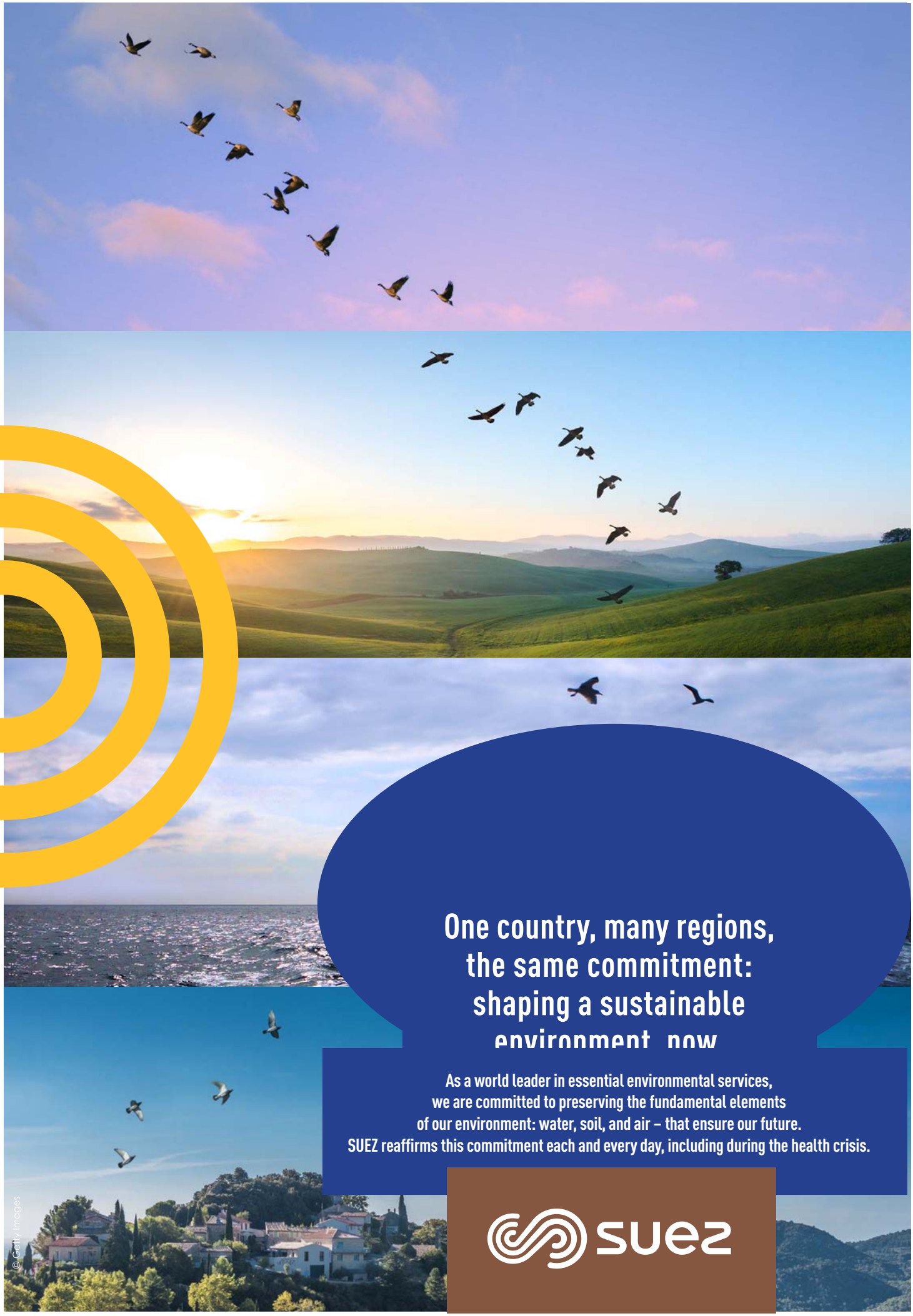

One country, many regions, the same commitment: shaping a sustainable environment, now

As a world leader in essential environmental services,
we are committed to preserving the fundamental elements
of our environment: water, soil, and air – that ensure our future.
SUEZ reaffirms this commitment each and every day, including during the health crisis.

suez

© Getty Images